Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol.7, No.2 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070205 **Pages: 44-54**

إدارة الموارد الطبيعية في العراق

م. د. عبد الرزاق حمزة عبد الله
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 11001، بغداد، العراق.
abdulrazzaq.h@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تشكل الموارد الطبيعية أحد أهم العناصر التي تعتمد عليها المجتمعات المتحضرة وتلبي احتياجات مختلف قطاعات المجتمع فضلا عن الحاجة الملحة لها لتلبية الاحتياجات المختلفة في الحياة اليومية، ويشكل النفط أهمية كبيرة كمورد طبيعي للعراق في تزويده بالعائدات المالية الضرورية لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي بالذات نظرا لتأثيره القوي على النشاطات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية للكثير من البلدان الغنية بالنفط وبالذات العراق .كما تشكل المياه العذبة موردا طبيعيا اخر لا يمكن الاستغناء عنه، ويسمى العراق تاريخيا (بلاد الرافدين او ميزبوتاميا) نسبة الى نهري دجلة والفرات، ومع زيادة الطلب بسبب زيادة عدد السكان والحاجة لتلبية مختلف النشاطات البشرية، زاد الضغط على مورد المياه العذبة ومما جعل الامر أسوأ تأثر العراق بالتغير المناخي الذي رفع درجات الحرارة ونسبة الجفاف في العراق، لذا يتطلب الامر قيادة حكيمة وقرارات جرئية لادارة ناجحة لهذه الموارد.

الكَلمة المفتاحية: إدارة الموارد الطبيعية، العراق.

Management of Natural Resources in Iraq

Lect. Dr. Abdulrazzaq H. Abdullah

Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Baghdad, 11001, Iraq.
abdulrazzaq.h@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Natural Resources are one of the main components which depended on by civilized societies and needs from all sectors of society, as well as the urgent need for them in the various fields of daily life. Oil is of great importance as a natural resource to Iraq, in providing necessary funds to support economic and social development plans and improve economic growth especially as it has the greatest impact on the economic activities, and fiscal as well as monetary policies of many rich oil countries, especially Iraq. Fresh water is another important natural resource that is indispensable, although Iraq is historically called Mesopotamia to the Tigris and Euphrates rivers, with increasing demand because of the increase in population and the need to satisfy all human needs, the pressure increased on the resource of fresh water and which made the things worse Iraq affected by climate change that increased both high temperatures and drought in Iraq, therefore it needs a wise leadership and daring decisions to manage the natural resources successfully in Iraq.

Keywords: Management of Natural Resources, Iraq

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol.7, No.2 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070205 **Pages: 44-54**

المقدمة

حبى الله العراق بموارد طبيعية كثيرة وفي مقدمتها النفط، يمكن لها ان تقدم فرصا كبيرة للتقدم في مختلف المجالات، لكنها في النهاية موارد ناضبة، لذا فان السؤال هو كيفية استغلال هذه الموارد المحدودة وفي نفس الوقت إدارة قطاع معقد بحيث يمكن الحد من تأثيرها السلبي على المستوى المحلي الى أدني حد ممكن. يمكن للموارد الطبيعية ان تساهم في تطور البلدان وزيادة دخلها في حال ادارتها بشكل جيد، وفي نفس الوقت يمكن ان يكون لها تأثير كبير على جهود البلد في التنمية المستدامة، بالإضافة الى الكثير من الفوائد المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد العراقي، ولكن لا يمكن لها ان تتحقق بشكل عفوي، بل لا تتحول الثروة الناتجة عن الموارد الطبيعية في الكثير من الحالات الى تنمية مستدامة على المدى الطويل وذلك لوجود تحديات كثيرة، منها ان الكثير من هذه الموارد موجود في مناطق نائية وتواجه صعوبة في تطويرها، فضلا عن التحديات الاقتصادية في إدارة العوائد الضخمة الناتجة عن هذه الموارد.

كثيرا ما تتميز المجتمعات التي خرجت من حروب خارجية او صراعات داخلية بمؤسسات اقتصادية وسياسية ضعيفة وتهيمن عليها مصالح اقتصادية ضيقة، ومع ذلك فان نهاية العنف يخلق فرصة مناسبة للبدء من جديد، وفي سنة 2005 كان معظم المراقبين المحايدين متفائلين تجاه التطلعات الخاصة بالدستور العراقي الجديد لا سيما فيما يتعلق بكيفية السيطرة على عائدات النفط وتوزيعها بشكل عادل على أبناء الشعب العراقي، بدلا عن ذلك لم يحصل توافق على تفسير مواد الدستور الخاصة بكيفية إدارة حقول النفط والسيطرة على عوائده الذي يشكل اكثر من 95% من الموازنة العراقية السنوية.

اولا: إشكالية البحث

أولاً/ ماهي طبيعة الموارد الطبيعية في العراق؟
ثانيا/ هل نجحت الحكومات العراقية المتعاقبة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في العراق؟
ثالثا/ كيف يمكن إدارة الموارد الطبيعية في العراق؟

ثانيا: اهداف البحث

أولاً/ إيجاد الحلول الناجحة في عدم هدر الموارد الاقتصادية الوطنية وحمايتها من الضياع وبقاء الاقتصاد الكلي في حالة توازن دائم.
ثانيا/ الإفادة من برامج المساعدات المختلفة المقدمة من المؤسسات المالية العالمية في دعم وتنويع مختلف الأنشطة الاقتصادية، الامر الذي يؤدي في المحصلة النهائية الى زيادة النمو الاقتصادي للعراق.

ثالثا: هَيكَلية البـَحث

تم تقْسيــم البحثُ إلى مَبحثين وفق الاتي:

المَبـحث الأَول: المفهوم والاهمية ويقسم إلى:
المطـلب الأَول: مفهوم الموارد الطبيعية.
المطــلب الثاني اهمية الموارد الطبيعية.
المَبــحث الثاني: الموارد الطبيعية في العراق.
المطّلب الأول: النفط والغاز.
المطّلب الثــاني: إدارة الموارد المائية في العراق.
المطّلب الثالث: قوانين الاستثمار والصندوق السيادي.

المَبحث الأَول

المفهوم والاهمية

المطلب الاول

مفهوم الموارد الطبيعية

هناك عدة تعاريف للموارد الطبيعية، منها " تشتمل الموارد الطبيعية على كل شيء يملكه الشعب او يستطيع الحصول عليه او انتاجه لتعزيز مركزه وقوته"[1]. وتتضمن الموارد الطبيعية جميع المواد النافعة الداخلة في تركيب الأرض وباطنها متمثلا في صورة التربة التي تكسو سطحها والصخور والمعادن التي تشكل باطنها، كما تشتمل على الغلاف المائي المتمثل في البحار والمحيطات

وما يحتويه من موارد معدنية وحيوانية ونباتية وتعتبر التربة الصالحة للزراعة كموارد قومية تضاف الى قوة الدولة ويجب دراستها والمحافظة عليها [1].

ان الموارد الطبيعية ليست محصورة بالمدخلات المادية المباشرة في الحياة الاقتصادية، بل تضم مجموعة واسعة من الخدمات التي لا يتم استهلاكها عن طريق الاستخدام، ولكنها ضرورية للإنتاج الاقتصادي [2]. ويشير مصطلح الموارد الطبيعية الى الاستخدام الفعال الذي تستنبطه المجتمعات من البيئة ويستخدم بصورة واسعة في الجغرافية البشرية، وأيضا فان المصطلح حمال أوجه كثيرة لأنها تشكل أحد الوسائل الرئيسة للمجموعات الاجتماعية المهيمنة على النظام والسيطرة على العالم [3]. في حين صنف العالم ستيفن جونز Stephen Jones الموارد الطبيعية بمفهومها العام وعلى أساس درجة أهميتها وقوتها الفعلية للدولة الى الأنواع التالية:

أ – موارد متوفرة حالا، ويقصد بها أنواع المناجم المستغلة فعلا والمصانع القائمة والمنتجة، كما يدخل في هذا الحقل المجندون في الخدمة العسكرية والاسلحة والذخيرة.
ب - موارد تتوفر بعد تشغيل الوحدات المنتجة لها ويدخل ضمن هذا الصنف، الجيش الاحتياطي وتسليحه.
ج – موارد تتوفر بعد ادخال تغيير وتحوير على وحداتها الإنتاجية، ويمثل الشباب الذين هم في سن الجندية هذا الصنف من الموارد بعد اعدادهم وتدريبهم.
د – موارد تتوفر بعد تنميتها، وتشتمل على اغلبية موارد الثروة المعدنية التي تم مسحها وتحددت كمياتها وأقيمت البنية التحتية اللازمة لإدارتها.
ه – موارد افتراضية الوجود ويدخل ضمن هذا الصنف جميع الموارد غير المكتشفة من الثروات المعدنية والمنتظر الحصول عليها بعد التنقيب[4].

المطلب الثاني

أهمية الموارد الطبيعية

لا يوجد شك في ان الموارد الطبيعية بشتى أنواعها وموارد الثروة الاقتصادية الأخرى تعتبر من العوامل الأساسية التي تحظى بنصيب كبير في التأثير في القوة السياسية للدولة، وتعد مفتاحا للقوة القومية اذ اصبح انتاجها او امتلاك النصيب الاوفر من احتياطاتها يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها، كما ان إمكانية وسهولة الحصول عليها يعتبر بمثابة دليل على قوة الدولة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وترتقي بعض الموارد الطبيعية الى مرتبة المواد الاستراتيجية كالبترول واليورانيوم التي لا غنى للدولة عنها في كل الأحوال [1].

وتمثل الموارد الطبيعية سلعا اقتصادية خاصة، لأنها لم يتم انتاجها في الأصل ونتيجة لذلك فان هذه الموارد تدر أرباحا اقتصادية ريعية إذا ما تمت ادارتها بالشكل السليم ويمكن لهذه العائدات الريعية ان تصبح مصدرا مهما لتمويل عملية التنمية [5]. وتؤكد معظم الدساتير بان حقوق التعدين هي ملك الشعب في البلد المعني، ولذلك تقوم الحكومات بتخويل الشركات والافراد لتطوير الموارد المعدنية والبترولية وذلك لان الصناعات الاستخراجية تتطلب الكثير من رأس المال والاستثمارات لتطويرها [6].

جرت الإشارة لأول مرة لموضوع السيادة على الموارد الطبيعية خلال المناقشات التي جرت عن حقوق الانسان في الأمم المتحدة في أوائل خمسينيات القرن العشرين كتعبير عن مبدأ تقرير المصير الاقتصادي[7]، ولها مضاعفات اقتصادية وسياسية واسعة النطاق بالإضافة الى كونها مفهوما قانونيا لا سيما في سياق توفير الرأسمال الأجنبي للتنمية في البلدان الأقل تطورا، الا ان ذلك يتضمن مخاطر كبيرة بالذات لان الشروط التي تفرضها الدول التي تقدم المساعدات من الممكن ان تسبب تغييرات مهمة في حرية هذه البلدان وفي ظروفها الاجتماعية، وقد وصف القاضي ليفي كارنيو في قضية شركة النفط الانغلو – إيرانية، وصف التنازع بين البلدان النامية والاستثمار الأجنبي بقدر صلته بالسيادة الدائمة وحرية العلاقات التعاقدية على النحو التالي" عند وجود عدد كبير من البلدان التي هي بحاجة الى الرأسمال الأجنبي لغرض التنمية الاقتصادية فيها، سيكون من غير العدل لا بل من الخطأ الفادح تعريض الرأسمال المذكور لمخاطر التشريعات التي تصدرها البلدان التي يستثمر فيها، من دون ضمانات كافية للرأسمال او اتخاذ الحيطة من اجله[7].

المبحث الثاني

الموارد الطبيعية في العراق

المطلب الأول

النفط والغاز

في البداية لا بد من القول ان النفط والغاز هما عماد ثروة العراق الطبيعية ويأتي بعدها الكبريت والفوسفات، ثم سائر خيرات العراق الطبيعية، وكون العراق غنيا بالموارد الطبيعية، أصبحت سر مشكلته، وهي ليست معاصرة بل تمتد بجذورها الى عصر استغلال موارد العراق النفطية من الشركات الأجنبية [8]. تناول الدستور العراقي النفط والغاز في المواد (111) و (112)، اذ اعتبر النفط والغاز ملكا للشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات وأشارت المادة (112) الى كيفية إدارة هذه الثروة، اذ جعلت إدارة النفط والغاز في الحقول الحالية يكون بالتعاون بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، ولكنه لم يذكر الحقول المستقبلية من يتولى ادارتها [9]. ومن شأن الموارد الطبيعية ان تقدم فرص كبيرة لدعم التنمية ولكنها في نهاية المطاف موارد ناضبة، فكيف يمكن للعراق تحقيق الاستغلال الأفضل وفي الوقت نفسه إدارة [10] قطاع معقد مع الحد من الاثار السلبية على الصعيد المحلي على المدى الطويل، اذ يمكن للموارد الطبيعية ان تحدث تحولا في مجال التنمية او غيرها من أشكال الدخل في حال الإدارة الجيدة، كما يمكن لها ان يكون لها تأثيرا كبيرا على مستوى جهود التنمية المستدامة للبلد الى جانب العديد من المنافع الأخرى المباشرة وغير المباشرة لاقتصاد العراق [11].

من البديهي ان يرتبط كيان الوحدة السياسية بما يتوفر ضمن حدوده من موارد الثروة الاقتصادية بمختلف أنواعها، ذلك لان وجودها الى حد معين يؤثر تأثيرا بالغا في مستقبل القوة السياسية للدولة، الا ان قوة الدولة لا ترجع أصلا الى حجم الموارد الطبيعية التي تمتلكها داخل المساحة الجغرافية فقط وانما الذي يحدد القوة الفعلية تلك القدرة البشرية المتمثلة في الكفاءة العلمية والفنية لاستغلال هذه الموارد، لذا فالعلاقة طردية بين الموارد الطبيعية والكفاءة في ادارته [12]، وليست المنافسة الحادة التي نراها اليوم بين دول العالم ولا سيما الكبرى منها لاستغلال الموارد الطبيعية لتحظى بدرجة كبيرة من التفوق الاقتصادي وبالتالي على وزن سياسي وعسكري كبيرين، الا دليلا واضحا على أهمية هذه الموارد في بناء القوة السياسية التي تعيش في ظلها الدول الكبرى المتقدمة، لذلك تعتبر دراسة الموارد الطبيعية وكيفية استثمارها والمحافظة عليها وصيانتها وأساليب تطويرها بواسطة التكنولوجيا الحديثة موضع اهتمام الدول جميعا [13].

وهناك عدد لا يحصى من الأمثلة على الخلافات والصراعات الناتجة عن استخدام او إدارة الموارد الطبيعية، اذ ان كل مجموعة لديها تطلعاتها الخاصة باستغلال هذه الموارد والتي يمكن ان تتصادم مع تطلعات المجموعات الأخرى، وعلى الرغم من ان الصراعات حول الموارد الطبيعية تكون في الغالب دون عنف، الا انها تبقى مدمرة في طبيعتها[11]. وهناك طرق عديدة لإدارة الموارد الطبيعية:

أولا: تتولى الحكومات الوطنية وضع البنية التحتية الخاصة بكل المراحل المتعلقة بتطوير كل أنواع الموارد الطبيعية الموجودة ضمن الحدود الجغرافية للبلد سواء كان ذلك من خلال شركات مملوكة للدولة أو عبر التعاقد مع شركات محلية متخصصة، وهذا حال معظم الدول ذات الأنظمة الشمولية والاشتراكية، ورغم كل المزايا الإيجابية الخاصة بهذه الطريقة المتمثلة في الحفاظ على ثروة البلد وتشغيل الايدي العاملة المحلية وبالتالي قلة التكاليف اذا قورنت بتكلفة الشركات الأجنبية، الا انها تبقى دون المستوى المطلوب للافتقار الى التكنولوجيا الحديثة فضلا عن الجوانب السلبية في حال تفشي الفساد المالي والإداري وهذا هو حال الوضع في العراق[5].

ثانيا: التعاقد مع الشركات الأجنبية، اذ تقوم الحكومات بتخويل الشركات والافراد لتطوير الموارد المعدنية والبترولية عبر اعتماد خمس مبادئ أساسية في منح هذه العقود:

أ- المبدأ الأول، ضرورة امتلاك هذه الشركات للمعلومات الجيولوجية الخاصة بالموارد المعدنية والبترولية الموجودة في البلد.

ب-المبدأ الثاني، الزامية التطرق الى كل التفاصيل بحيث يتم تجنب أي مفاجأة أو تغييرات.

ت-المبدأ الثالث، عدم التمييز بين المتقدمين للحصول على تراخيص الاستثمار، اذ من الضروري عدم تلقي الشركات او الافراد أي معاملة تفضيلية من الحكومة فيما يخص حقوق الامتياز.

ث-المبدأ الرابع، الامن وهذا مهم للغاية لان الصناعات الاستخراجية تتطلب استثمار الكثير من الأموال على المدى الطويل ولذا يجب توفير الحماية الكافية للمستثمرين، يجب ان يشعروا بالأمن.

ج- المبدأ الخامس، الشفافية بحيث تتمكن كل فئات المجتمع بالحق في الوصول الى القوانين الأساسية.

ح- المبدأ السادس والأخير هو الإفصاح عن المعلومات فمن الضروري للك ان يعرف ماهي حقوق التعدين الممنوحة في بلد معين [6].

المطلب الثاني

مشكلة المورد الواحد

تعتمد العديد من دول العالم الى حد كبير على التصدير لمادة واحدة من المواد الخام ومن بينها دول تعتمد على النفط بصورة رئيسة، واذا حدث وانخفضت أسعار هذه المادة لاي سبب من الأسباب، فذلك سيؤدي الى تخلخل اقتصادات هذه الدول، الامر الذي يضطرها الى اتخاذ إجراءات تقشفية وتخفيض قيمة عملتها وجدولة ديونها الخارجية أو إعادة جدولتها، وهذا الامر ينطبق بصورة كبيرة على العراق الذي يعتمد وفق اخر الأرقام على اكثر من 95% في موازنته على إيرادات النفط وهذا امر فيه محاذير كثيرة، وفي الحقيقة تنتهي معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بالنفط والغاز لان تصبح فقيرة او ما يسمى بالاقتصاد احادي الجانب[14]. هناك الكثير من الادبيات التجريبية (القائمة على التجربة العملية والاختبار) التي توثق ما يعرف بنظرية "الاقتصاد احادي الجانب One Side Economy"، او" تناقضات الوفرة Paradox of Penny".

ومن المثير للاهتمام ، انه ولعدة عقود فان الدول التي لديها حيازات من النفط والغاز الطبيعي او غيرها من الثروات المعدنية القيمة او أي موارد طبيعية أخرى لا تتمتع بالضرورة باقتصاد ناجح، فعلى سبيل المثال هناك الكثير من البلدان الافريقية مثل انغولا ونيجيريا والسودان غنية بالنفط والماس او غيرها من الثروات المعدنية ومع ذلك فان شعوبها لا زالت ذات دخل سنوي متواضع ونوعية حياة متدنية ، في المقابل فان اقتصادات شرق اسيا مثل اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة قد حققت مستويات معيشة قريبة من مستويات الدول الغربية رغم فقرها بالموارد الطبيعية[13].

ويمكن الإشارة الى ابرز مثال على نجاح الدول في التخلص من الاقتصاد احادي الجانب او ما يسمى ب" المرض الهولندي"، وهي التجربة النرويجية، اذ استطاعت هذه الدولة الاسكندنافية ان تتجاوز جيرانها اقتصاديا لا سيما السويد والدنمارك[15]، وليس هناك أي شك في ان نظام الحكم المتقدم الذي تمتعت وتتمتع به النرويج كان هو الأساس في نجاح التجربة النرويجية في إدارة عمليات النفط وتطبيق المبادئ الأساسية التي تم الاتفاق عليها وفقا لأهدافها الوطنية فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي، وهكذا تمكن البلد من التمسك بالشعار الذي رفعه منذ البداية من ان موارد النفط سوف تستعمل لخدمة كل أبناء الشعب، وما الصندوق المالي للنفط الذي اسسته النرويج في 1986 الا وسيلة مهمة لتحقيق هذا الهدف حيث تستثمر واردات النفط بتوفير الأموال اللازمة لتقاعد الأجيال المقبلة [16].

ان الاقتصاد الذي يعتمد في موازنته العامة على عائدات بيع الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها يسمى اقتصادا ريعيا يعتمد في ادامة انشطته على الإيرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية، وتكون تلك الأنشطة مشوهة لأنها لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد [17]. والدولة الريعية هي التي تعتمد في توفير عائداتها وايراداتها على الريع الناتج عن بيع مواردها الطبيعية بقصد توفير الخدمات والامن والإدارة التي بمقتضاها تكون موجودة على الأرض وتحظى بشرعية من الشعب، وتمتاز معظم هذه الدول بنظم اقتصادية يطلق عليها اسم رأسمالية الدولة، فالأخيرة تكون قوية ومسيطرة طالما ان احتياج الدولة للشعب في تغذية احتياجاتها من راس المال عبر الضرائب او إيرادات الخدمات هو في ادنى مستوى، لذا فان أنظمة الحكم في هذه الدول تكون غالبا اما ملكية او اميرية بحكم الواقع الاجتماعي والاقتصادي [18]. وبما ان العراق دولة فدرالية[19] كما جاء في المادة الأولى من الدستور الدائم، جاءت الإشارة الى الحكومة الاتحادية في المادة (109)، أولا وثانيا حول رسم السياسات الاستراتيجية [19] المتعلقة بالنفط [20]، ويعد النفط الثروة الوطنية التي سيرتكز عليها مستقبل العراق وتطوره الاقتصادي ورفاهية شعبه [21].

ونظرا لازدياد أهمية النفط على المستوى العالمي لا سيما انه يعتبر المصدر الرئيس للطاقة في الوقت الحالي وحتى في المدى المنظور، وليس من السهولة التعويل على مجموعة البدائل المتاحة، لذلك فان دخوله في حسابات التنافس بين القوى الكبرى يمثل امرا طبيعيا ويمكن في الوقت نفسه اعتباره سعيا لتطويع ارادات تلك الدول بعضها للبعض الاخر والتحكم بمسارات النفوذ الى اقصى مدياتها من خلال السعي للهيمنة على أكبر قدر ممكن لمساحات الوفرة النفطية [22].

ومن هنا ظهر مفهوم امن الطاقة الذي أصبح من المحددات التقليدية الأخرى للسياسة الخارجية للدول لا سيما الصناعية منها، وبقي يستخدم ليصف استقرار وتواصل الامدادات [23]، وأول من بشر به كمفهوم هو ونستون تشرشل في سنوات الحرب العالمية الأولى ثم أمن به الامريكيون وبدأوا يبشرون به في جميع انحاء العالم، وتغير النفط كمفهوم من كونه موردا ذي أهمية اقتصادية الى

مصدر للتدخل العسكري في مناطق الإنتاج التي تحتل مكانة استراتيجية عالمية ولهذا كان للنفط تأثير كبير في سياسة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا [23]. كتب الصحفي الأمريكي مارس واترسون عام 1896 عن الأهداف المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية قائلا " نحن جمهورية امبريالية كبيرة، مقدر لها ان تمارس تأثيرا حاسما على البشرية، وان تضع لها مستقبلا لم تعتد عليه قط أي امة أخرى في العالم، وحتى الإمبراطورية الرومانية"[8].

لقد أضحت العلاقة جدلية بين السياسة والنفط وامسى المتغير النفطي من أبرز العوامل الاستراتيجية المؤثرة في العلاقات الدولية، وبفعل ذلك عدت مناطق وابار النفط، أهم المناطق الاستراتيجية في العالم وساحة محتملة للصراع الدولي، لذلك كان لزاما على الولايات المتحدة الامريكية تأمين مصادر الطاقة والتحكم فيها من ثلاثة أوجه هي:

أ- ضمان الحصول على النفط بكميات وأسعار اقتصادية مناسبة.

ب- ضمان التحكم باستهلاك الدول الكبرى من النفط.

ت- التحكم بالقرار السياسي للدول المنتجة [8].

واصبح الامر واضحا بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها الولايات المتحدة الامريكية منتصرة، واندفعت نحو إقامة نظام عالمي جديد تتحمل معظم تكاليفه وتجني اغلب فوائده وهذا النظام لا يقوم على دوافع إنسانية أو أخلاقية انما دوافعه مصلحية تحدده النخبة الحاكمة لتحقيق المزيد من الفوائد على حساب الدول الأخرى [8]، وهذا ما أكده العالم البريطاني المعروف ارنولد توينبي قائلا" ان الحرب العالمية الثانية رسمت للعالم مائة عام من المستقبل على الأقل، اذ انها أدت الى تغيير كامل في موازيين القوى الدولية، حيث بزغ الاتجاه الأمريكي نحو الهيمنة بحكم تركيبة العقل الأمريكي المبنية على نظرية المنفعة، والداروينية الاجتماعية والبقاء للأصلح وهذا يعطيها الحق في الهيمنة وقيادة العالم، لأنها كما ترى نفسها، انها الاجدر والاصلح"[8]. وبما ان ابار النفط العربي تتميز بغزارة انتاجها من النفط[24]، فقد أصبحت ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية، وجاءت الفرصة التي انتظرتها الولايات المتحدة طويلا لبسط نفوذها على النفط العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 [8]، لا سيما ان بعض الخبراء انه لو جرى مسح علمي دقيق لتمكن العراق من مضاعفة احتياطاته المؤكدة من 115 الى 250 مليار برميل [25]، وبعد اقل من سنة، حذرت الكاتبة الامريكية نانسي بيردسول Nancy Birdsall في ورقة بحثية نشرت في مجلة Foreign Affairs الذائعة الصيت، حذرت من جعل العراق يعتمد في موازنته على واردات النفط بشكل رئيس وبالتالي تدمير كل القطاعات الاقتصادية الأخرى[13]، وهذا امر طبيعي اذا تم الاخذ بنظر الاعتبار التركة الثقيلة والمتعددة الابعاد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسواها، كما انه بدا يواجه معوقات واثار سلبية جديدة ناجمة بالدرجة الأولى عن فرض سلطة الاحتلال وما نجم عنه من عواقب وخيمة على الاستقرار والامن الداخلي[26]، زاد الامر سوءا معاناة الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية كبيرة تمثلت بزيادة نسبة الصناعات الاستخراجية من مجمل الناتج المحلي الإجمالي وعلى حساب القطاعات الاقتصادية الأساسية للصناعة والزراعة[27] .

وعلى الرغم من وجود مواد قانونية في معظم دساتير العالم حول حق الرأي العام في معرفة تفاصيل إدارة هذه الموارد، الا ان ذلك لا يحصل الا في دول معينة مثل النموذج النرويجي، اذ تهتم التشريعات بكثير من التفاصيل مانحة الحكومة الحق في العمل وكل سنة تمنح الحكومة النرويجية تراخيص استغلال النفط والغاز بصيغة رسمية تتلاءم مع القانون والنظام وبتفاصيل كاملة، ويمكن للحكومة العراقية الاستفادة من خبرة النرويج في هذا المجال [6].

المطلب الثاني

إدارة الموارد المائية في العرق

لقد هيمن النفط على الجغرافيا السياسية للموارد في المنطقة العربية منذ قرن، بيد ان المياه تدخل الان عنصرا مهما ومؤثرا بما لا يقل أهمية عن النفط وربما يكون اكثر خطورة وتأثيرا في القرن الحادي والعشرين [28]، وعلى الرغم انه من الصحيح القول سياسيا وفي دوائر التنمية، صرف النظر عن احتمال نشوب الحرب على موارد المياه الا ان من الخطأ عدم اخذ ذلك بنظر الاعتبار، فهذه الموارد محدودة [29]، ومن هنا ظهر مفهوم الامن المائي الذي يتركز أساسا في التعرف الدقيق والشامل على كل الموارد المائية الممكنة والعمل على اتاحتها للاستخدام بصورة رشيدة وفعالة وفق أولويات تحدد اقتصاديا واجتماعيا واعتبار هذه الموارد احد ركائز الامن القومي في كل دولة وغلق كل الطرق المؤدية الى نقل أي قطرة من هذه المياه خارج الحدود مع رسم السياسات وطرح البدائل للمستقبل البعيد في اطار مؤسسي تشريعي صارم [30].

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم إدارة الموارد المائية، فهناك من عرفه بانه من الاعمال والتدابير التي تحقق بمجموعها الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتشمل هذه المجموعة كل من التخطيط المائي والتشريع المائي والبحوث المائية والتدريب والتوثيق ونظم المعلومات، وتعريف اخر يفيد بالارتباط العضوي بين السياسة المائية والتخطيط والإدارة وبرأي رسول اغا "ان مفهوم إدارة الموارد المائية ما هو الا عملية معقدة تشمل كل المراحل المتكاملة لأعمال التخطيط والتنفيذ والتشغيل وصيانة الموارد المائية اخذة بعين الاعتبار كل المعوقات والعوامل المؤثرة والفاعلة في ذلك"[31].

والعراق بلد النهرين (دجلة والفرات) اللذين يشكلان اكثر من 97% لسد احتياجاته المائية، وكان العراق يعد حتى سبعينيات القرن العشرين من الدول الغنية بالمياه العذبة، ولكن نتيجة عدة عوامل منها قيام دول المنبع (تركيا وايران) بإقامة مشاريع للسدود لاستخدامها لتوليد الطاقة وارواء أراض واسعة جعل تركيا تعد من الدول العشرة الأولى في انتاج الغذاء وفقا لمنظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة، وأيضا زيادة عدد السكان في العراق الامر الذي زاد الطلب على المياه، فضلا عن التغير المناخي الذي اثر سلبا على واردات العراق من الامطار وزيادة درجات الحرارة وبالتالي ارتفاع نسبة التبخر وضعف إدارة الموارد المائية، كل هذه العوامل جعلت العراق يصبح من الدول الفقيرة نسبيا بالمياه العذبة الى الحد الذي دفع بعض الخبراء للقول ان نهري دجلة والفرات سيختفيان من الوجود بحلول 2040[32].

تعد الزراعة في العراق المصدر الأول لاستهلاك المياه العذبة بأكثر من 50%، شكلت الزراعة منذ بداية التاريخ المسجل، النشاط الاقتصادي الرئيس في العراق وظلت كذلك حتى ثلاثينيات القرن العشرين، ومع ذلك انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج القومي للبلد الى 42% في 1981 والى 18% في 1990 ومع ذلك فان 13% من القوة العاملة تعمل في الزراعة وهي تتجاوز كل القطاعات الأخرى عدا القطاع الخدمي وانخفضت مساهمة الزراعة الى 6،1% في الناتج القومي للعراق[33]. ولم يتم تحقيق الأهداف المرجوة من قوانين الإصلاح الزراعي في العراق لسنتي 1958 و 1970 لأسباب لا مجال لذكرها هنا [34]، كما ان محاولات التفاوض مع تركيا لم تحقق النتائج المرجوة، اذ ترى تركيا ان حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسوريا او العراق لا يفرض عليها أي التزام بالدخول في أي نوع من المناقشات او المفاوضات التي تمس حقوقها السيادية على نهري دجلة والفرات لا سيما وانها لم تعقد اتفاقية بشان تقسيم واستغلال المياه واصرارها على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على العمل من اجل رفع المستوى التكنولوجي والاستخدام الأمثل لموارد المياه[35].

لذا على الجهات المسؤولة عن إدارة ملف المياه في العراق ان تعتمد التقنيات الحديثة للحفاظ على الثروة المائية وتحقيق الاستفادة القصوى منها اقتصاديا لاستخدامها لأغراض ري المزروعات واستصلاح الأراضي الزراعية او للشرب او حقن المياه الجوفية وغيرها من الاستخدامات المختلفة للمياه [36].

كما يمكن اعتماد الخطوات التالية للقيام بإدارة ناجحة لموارد المياه المحلية وهي:

أ) التقدير الدقيق لنمو السكان المستقبلي اللذين من اجلهم تصمم الخطة.

ب) تقدير الاحتياجات من مياه الري، مادام الصراع عليها هو السبب الرئيس للنزاعات بين الدول المختلفة.

ت) التنبؤ بتكاليف الخطة وفوائدها وعلى مدى الفترة الزمنية المحددة لها.

ث) التنبؤ بالتغير التكنولوجي على مدى الفترة الزمنية للخطة [30].

لقد أدى التطور السريع للمدن والاستثمار غير المستدام للموارد الطبيعية والمراكز الصناعية غير المسيطر عليها وتزايد الطلب على المياه من اجل زيادة الرقعة الزراعية وزيادة عدد السكان اللذين يفتقرون الى مجاري الصرف الصحي، أدى كل ذلك الى اهمال الاهتمام بالحفاظ على تنمية موارد المياه العذبة [37].

المطلب الثالث

قوانين الاستثمار والصندوق السيادي

تعتمد طبيعة القوانين التي تحكم استثمار الموارد الطبيعية كالنفط والغاز على طبيعة الاستثمار ان كان محليا او اجنبيا ، يقول البعض ان القانون المحلي او الوطني للدولة المتعاقدة هو من حيث الضرورة او من حيث الافتراض هو القانون القابل للتطبيق على اتفاقية لامتياز النفط تعقد بين الدول وشركة النفط الأجنبية للأسباب التالية:

- بما ان الدولة هي طرف في الاتفاق بصفتها ضامنة الامتياز، فعليها ان تطبق قانونا وفق مبدأ " قانون مكان العقد".
- بما ان مصادر النفط تقع في أراضي الدولة وتخضع لحقوقها العينية في ملكيتها فينبغي تطبيق مبدأ " قانون المكان الذي يوجد فيه الاستثمار".
- بما ان مكان الأداء هو في أراضي الدولة فيجب تطبيق القانون الوطني.

وأقرت الأمم المتحدة هذا المبدأ بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2158 الصادر في 25 تشرين الثاني 1966 الذي ينص ما يلي" أن استغلال المصادر الطبيعية في كل قطر من الأقطار يجب ان يجري دائما بموجب قوانينه وانظمته الوطنية"[38].

تلعب الشركات المملوكة للدولة دورا حيويا فهي تسيطر بحدود 90% من احتياطات النفط العالمية، ويمكن تحديد دور الشركات المملوكة للدولة بصورة واضحة من خلال تحديد صلاحياتها في منح التراخيص والقيام بالنشاطات على حسابها الخاص ووضع الاستراتيجية والقيام بكل الأمور المطلوبة من الدولة لإدارة قطاع الصناعات الاستخراجية [7]، وفي حالة العراق لم يتطرق قانون النفط والغاز الذي أعدته الحكومة العراقية الى الحقل الحالي، ولكن قانون إقليم كردستان العراق رقم 28 لسنة 2007، عرف الحقل الحالي في المادة الأولى منه بانه: الحقل الذي كان له انتاجا تجاريا قبل 15 \ 8 \ 2005، ويرى اخرون ان الحقل الحالي هو تلك الحقول التي يستخرج منها النفط والغاز فعلا، أي الحقول المستثمرة عند وضع النص الدستوري ويذهب اخرون في وصف الحقول الحالية بانها تشمل كل حقل مكتشف وان لم يتم استخراج النفط والغاز منه أي غير مستثمر فعلا، فحكومة الإقليم فسرت المقصود بالحقول الحالية وفقا لمصالحها، الامر الذي اثار خلافا بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بشان تفسير المادة 112، أدعت حكومة إقليم كردستان التزامها بالدستور وخصوصا فيما يتعلق بإدارة النفط والغاز في الإقليم وفقا لرؤيتها في قراءة هذه النصوص [6].

في حين يركز قانون الاستثمار الدولي على حماية المستثمرين والاستثمارات الأجنبية [39]، وتم عقد قرابة 3000 معاهدة تم التوصل اليها من خلال استخدام مواد القانون، وتشكل هذه المعاهدات القواعد الأساسية للصناعات الاستخراجية وذلك لسببين رئيسين:

الأول: يحد القانون من قدرة الحكومة على تنظيم او اتخاذ خطوات أخرى تحد من الاستثمار في المشاريع الاستخراجية.

الثاني: يمكن للقانون إزالة الخلافات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية من المحاكم المحلية وأنظمة القوانين المحلية وتأخذها في منحى اشد نحو القطاع الخاص [6]، وفي نفس الوقت لا يمكن للحكومات المحلية استغلال اتفاقيات الاستثمار لحماية نفسها من إعادة التفاوض بناء على طلب المستثمر لذلك انه التزام ذو اتجاه واحد نحو الدول لحمايتها من إعادة التفاوض حول الاتفاقيات التي يمكن ان تكون غير متوازنة او ذات صياغة ضعيفة عندما تم التفاوض عليها [6].

وبما ان المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه العراق في موازنته العامة هو النفط الذي هو مورد ناضب، لذا أصبح من الضروري ان يقتدي العراق بالدول التي سبقته في تنمية عوائد النفط من خلال تأسيس صندوق سيادي للثروة والذي هو عبارة عن تجميع الفوائض المالية العامة واستثمارها في أصول مالية محلية واجنبية ليكون ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني [6]، وتحقيق الأهداف التالية:

- حماية الاقتصاد الوطني والميزانية العامة للدولة من خطر الازمات الخارجية التي تأتي نتيجة للتقلبات الناتجة في عوائد الصادرات وبالذات الموارد الطبيعية.
- مبدأ العدالة الذي يتحقق من خلال توزيع الثروة بين الأجيال المختلفة عن طريق تعظيم الادخار الذي يذهب الى الأجيال القادمة.
- تنويع مصادر دخل الدولة وبالتالي العمل على تقليل الاعتماد على الصادرات غير المتجددة.
- زيادة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة قدرة الجهات المسؤولة للحفاظ على قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية الأخرى.
- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في البلد صاحب الصندوق وتحقيق نمو مستدام طويل الاجل.

- معالجة وجود اثار سلبية نتيجة للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية وهو ما يعرف ب" المرض الهولندي" الذي يسبب اثارا غير مرغوب فيها في القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية نتيجة لعوائد الموارد الطبيعية التي تسبب الكسل والتراخي في الوظيفة التي اصابت الشعب الهولندي (1900 – 1950) بعد اكتشاف النفط والغاز في الشمال[40].
- الصندوق السيادي اذا ما تمت ادارته بنجاح سيكون عاملا حاسما في محاربة الفقر الذي كان ولا زال سببا او دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية، والتغيرات الكبرى، والاضطرابات السياسية الممتدة، لذا سيكون ذلك عاملا مساعدا في زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع [41].

ويمكن تحقيق الاستفادة القصوى من تجارب الدول الأخرى في مجال الصناديق السيادية عبر تدريب الكوادر المحلية على كيفية إدارة الصندوق، اذ يشكل التدريب أولوية في الكثير من الدول المتقدمة والنامية ويهدف الى تزويد المتدربين بالمعلومات والمهارات والوسائل المتجددة المختلفة المتعلقة بطبيعة عملهم ولتحسين وتطوير مهاراتهم وقابلياتهم وتحاول تغيير تصرفاتهم ومواقفهم بصورة إيجابية [42].

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:

1- ساهمت الأنظمة الشمولية التي حكمت العراق لفترة طويلة والفوضى السياسية والإدارة الضعيفة والفساد المالي والإداري الذي أعقب نهاية حكم البعث في 2003 في تحويل النعمة التي حبي الله بها العراق من الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط، من فرصة حقيقية لتحقيق تنمية مستدامة تحقق الرخاء والازدهار لأبناء الشعب العراقي للأجيال الحالية والمستقبلية الى فرصة ضائعة كانت سببا في تحويلها الى نقمة وحصول الكثير من الاضطرابات والكوارث لأبناء هذا الشعب.

2- تشوه الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل يكاد يكون كاملا على عوائد النفط وما يشكله ذلك من خطورة على استقرار الوضع الاقتصادي للبلد نتيجة التقلبات الكبيرة في أسعار هذه المادة الاستراتيجية، فضلا عن التأثيرات السلبية والنفسية على أبناء الشعب العراقي من ناحية تركيز مبدا الاتكالية والاعتماد بشكل يكاد يكون شبه كلي على الدولة في توفير مستلزمات الحياة الضرورية والنظر اليها بمثابة الاب الذي عليه رعاية أبنائه.

3- تحول العوائد الناتجة عن الثروات الطبيعية الى سلاح في يد الأنظمة الشمولية لفرض فلسفتها الايديلوجية على أبناء الشعب العراقي وجعله أداة طيعة في يدها.

4- تشوه الاقتصاد العراقي الذي حل قطاع الخدمات بدلا عن النشاط الصناعي والزراعي نتيجة الاعتماد بشكل كبير جدا على عوائد النفط واهمال القطاع الصناعي بشكل كبير.

التوصيات

توصلت الدراسة الى التوصيات الاتية:

1- يجب اعتماد استراتيجية شاملة لإدارة الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط والمياه وتحتاج الحكومة العراقية الى نقطة بداية تكون منطلقا حقيقيا نحو الاستغلال الأمثل لهذه الثروات وتحقيق تطلعات الشعب العراقي.

2- ضرورة وجود شفافية كاملة في إدارة الموارد الطبيعية للعراق، اذ اثبتت تجارب معظم الدول المماثلة للعراق ان المتابعة والمراقبة التي يقوم بها المجتمع المدني والمؤسسات البحثية ووسائل الاعلام لكيفية إدارة هذه الثروات تؤثر بشكل إيجابي في القرارات التي تتخذها الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارة هذه الثروات.

3- لا بد من وجود إطار قانوني واضح يحدد المسؤوليات بين مختلف الأطراف المستفيدة في كيفية ادرأه هذه الموارد وأيضا تحديد الجهات المستفيدة من عوائده بما يضمن تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

4- وجوب وجود خطة واضحة تستهدف تحقيق الاستثمار الأمثل للعوائد المتأتية عن الموارد الطبيعية بما يحفظ حق الأجيال القادمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال انشاء صندوق ثروة سيادي للعراق يكون بمثابة الذراع الاستثماري للحكومة العراقية ويمكنه ان تم إدارة اصوله بنزاهة وكفاءة ان يحقق عائدات للحكومة العراقية تتجاوز في قيمتها عائدات النفط كما هو الحال في الصندوق السيادي للنرويج الذي تتجاوز اصوله التريليون دولار.

5- من الضروري استغلال عائدات الثروات الطبيعية في انشاء صناعات مختلفة وزيادة الرقعة الزراعية بالاعتماد على أحدث التقنيات لتنويع الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المستدامة والتخلص من ظاهرة ما يسمى بالمرض الهولندي.

المصادر

[1] صباح محمود محمد، نافع ناصر القصاب وعبد الجليل عبد الواحد عمران، الجغرافية السياسية ،جامعة البصرة – كلية الآداب، العراق، د. ت.

[2] Gavin Bridge and Ryan Wyeth, Natural Resources, International Encyclopedia of Human Geography, 2009 .www.sciencedirect.com .

[3] Gavin Bridge and Ryan WYETH, Natural Resources, International Encyclopedia of Human Geography, Second Edition, 2020. www.sciencedirect.com .

[4] عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي(الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

[5] اين تكمن ثروة الأمم (قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة (29)، البنك الدولي– واشنطن، الطبعة الأولى، 2008.

[6] Abbas Gulmurad Beg Murad, Strategic Policy making for natural resources management in Iraq and control the related constraints to achieve sustainable development between reality and ambition, Journal of Petroleum Research &Studies (JPRS), No., 29, (12), 2020, www.iasj.net .

[7] أحمد عبد الرزاق خليفة السعيدان، القانون والسيادة وامتيازات النفط (مقارنة بالشريعة الإسلامية)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (29)، الطبعة الثانية، بيروت، 1997.

[8] عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.

[9] عقيل لفته حبيب، الاختصاصات الدستورية المتعلقة بالثروات الطبيعية وفقا للدستور العراقي النافذ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد 2، عدد 69، 2022.

[10]صدام عبد الستار رشيد، الإدارة والسياسة العامة " دراسة نظرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2009.

[11] A. Matitainen and others, "I feel it is mine "– Psychological ownership in relation to natural resources, Journal of Environmental Psychology, Vol., 51, August, 2017. www.sciencedirect.com

[12] أسامة عبد الرحمن ، المورد الواحد والتوجه الأنفاقي السائد (مدخل لدراسة الميزانية العامة في اقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1988.

[13] heinonline.org, Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, Saving Iraq from Its oil, Foreign Affairs, Vol. 83, Issue 77, 2004.

[14] Jeffrey A. Frankel, The Natural Resources Curse (A Survey), National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2010. www.nber.org

[15] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطلعة الأولى، بيروت، 1977.

[16] Erling Roed Larsen, Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease? (when and why Norway Caught up with and Forged Ahead of Its Neighbors), The American Journal of Economics and Sociology, Vol. 65, Issue 3, first published, 30 August 2006.

[17] فاروق القاسم، النموذج النرويجي (إدارة المصادر البترولية)، ترجمة فاروق القاسم، عالم المعرفة، مارس 2010.

[18] سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية (دول الخليج انموذجا)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية، السنة الخامسة، العدد الحادي والعشرون، 2012.

[19] Zana Rasul Mohamad Amin and Dana Abdulkarim Saeed, The Legal problems of ownership and management of the natural resources between the governance levels of federal Iraq "The case of ownership and management of oil and gas", Journal of University of Riparian, Vol. 7, No. 3, 2010.

[20] عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2008 .

[21] منى حمدي حكمت، الفيدرالية (جدلية الرفض والقبول)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية، السنة الخامسة، العدد الحادي والعشرون، 2012.

[22] مستقبل الثروة النفطية في العراق، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، الإصدار الأول، 2007.

[23] حسين حافظ وهيب، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية، السنة التاسعة، العدد الخامس والعشرون، 2014.
[24] نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي (دراسة في الجغرافية السياسية)، دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى، بغداد، 2011.
[25] عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي).
[26] ابتهال محمد رضا داود الجبوري، النفط العراقي والاحتلال الأمريكي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية، السنة السابعة، العدد الثالث والعشرون، 2012.
[27] مهدي الحافظ ، الان والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، 2009.
[28] عبد الرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص النفطية واثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الخامس والثلاثون، أيلول 2011.
[29] عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية (التحدي والاستجابة)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.
[30] ستيفن بريشيري – كولومبي، أزمة المياه في العالم (وجوه اخفاق إدارة الموارد)، دراسات مترجمة – 39 -، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2010.
[31] عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار ومؤسسة أرسلان، دمشق، 2008.
[32] محمود الاشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
[33] Raed Saiad Ali, The relationship between human resources development and sustainable development strategy (A Case of Iraq), Akkad Journal of Contemporary Economic Studies, Vol. 1, No. 1, 2021. Journal.acefs.org
[34] A. A. Jaradat, Agriculture in Iraq (Resources, Potentials, Constrains, and Research Needs and Priorities, submitted to development of state – Middle East working group on agriculture), Washington, October 5 – 6, 2000. www.ars.usds.gv
[35] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه – 36 -، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
[36] واثق محمد براك السعدون،، مستقبل العلاقات العراقية التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي، مجلة دراسات إقليمية،/ جامعة الموصل، السنة 10، العدد 31، تموز2013.
[37] عبير يحيى الساكني، تقانات حصاد المياه ودورها في تنمية الموارد المائية العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الثالث والثلاثون، اذار 2011.
[38] Saneeh A. Qadir, Integrated water resources management: case study of Iraq, M.A. Thesis, Notre Dame University, 2010. d1wqtxts1xzle 7.cloudfront.net.
[39] Agil Laftah Habib, Constitutional Computer. www.iasj.net.
[40] جواد كاظم عبد نصيف البكري ، اما أن الأوان لأنشاء صندوق سيادي عراقي؟ جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد ، 2019.
[41] عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2001.
[42] Agadir Kareem Ibrahim and Ashwaq Abdul Al Razzaq Naji, The Role of extension training in developing the capabilities of Agricultural employees in the sustaining field of Agricultural natural resources in the province of the central region of Iraq, plant archives, Vol. 20, supplement 2, 2020.